أثر الفلسفة الرواقية في الفكر السياسي المسيحي توما الأكويني " انموذجـــا "

الأستـــاذة: بلحنافي جوهر
قسم الفلسفة
جامعـــة مصطفى استنبولي – معسكر

ملخَص:

لقد كان لفكرة القانون الطبيعي، والعالمية الرواقية تأثير قوي على الفكر السياسي المسيحي، بحيث يعتبر الرواقيون هم من وضع الأسس الفكرية للعالمية على المستوى الفلسفي، واستمرت في شكل ديني في ظل الفكر السياسي المسيحي، فقد مهدت لها الطريق لاستنباط مبادئ في تنظيم الحياة الاجتماعية التي تتضمن في بعض خصائصها شيئا من المبادئ الرواقية، كالإيمان بقانون الطبيعة الذي يحكم الكون فبحكم اللوغوس يشارك الأفراد في الإنسانية وفي احترام الذات والاعتراف بالحقوق الطبيعية، ومنحوه حق المواطنة العالمية، فالإنسان ينتمي إلى مجتمع أكبر في نظرهم. وأطلقوا عليه مدينة العالم، والقانون الطبيعي هو أساس الحياة في المدينة الإلهية. وقد حل القانون الإلهي محل القانون الطبيعي عند توما الإكويني لتأثره بفكر شيشرون، إذ وظف القانون الطبيعي واعتبره منبعا لجميع القوانين والحقوق.

الكلمات المفتاحية: المواطنة العالمية، المدينة الالهية، القانون الطبيعي، العالمية، المساواة، اللوغوس، العقل الكوني.

الرواقية من الفلسفات التي شاعت في الفترة الهلنستية إذ نشأت حوالي (300 ق,م). وكانت لفكرة الدولة العالمية أو وحدة الجنس البشري التي دعت إليها آثار هامة في الفكر الروماني والمسيحي وخاصة في فلسفة السياسة، وتشريع القوانين، فالقول بأخوة المواطنة العالمية يعني بأن النواميس العامة للعقل الإلهي واحدة بالنسبة لجميع البشر على خلاف القوانين الوضعية، فقانون مدينة الكون هو واحد في كل مكان وسامٍ عن كل عرف محلي، وعلى هذا فهم يميزون بين الحق الوضعي والحق الطبيعي المستمد من القانون الطبيعي الذي يتضمن الثبات والدوام لأنه قانون الله (اللوغوس) وهو مطلق العدالة.

لقد أخذت المسيحية من الرواقية العديد من هذه الأفكار بحيث إنها صبغت فلسفتها بألوان مبادئ رواقية حتى تكون ملائمة للحياة الاجتماعية وطبيعة هذه العقيدة، وخاصة أنها الفلسفة التي كانت سائدة في روما آنذاك، فالأخلاق الرواقية كانت أساس تربية النفوس وهذا بدعوتها للترفع عن أحداث الزمن، وهذا بالاعتصام بالإرادة الصالحة والتسليم بأحداث القدر (القانون الكلي الشامل)، لأن الفضيلة، والخير والسعادة تكمن في أن يحيا الفرد وفقا للطبيعة، والإنسان حينما يحيا وفقا للعقل إنما هو يحيا وفقا للقانون الكلي الذي يحكم العالم، وأي شيء ضد الطبيعة يكون شرا أو رذيلة، ولكن إن كان الفكر المسحي قد استمد منها بعض الأفكار أين يتجلى صداها؟

أثـــر الرواقيـــة على المسيحية:

تميز القرن الثالث الميلادي بالتحام المبادئ الأخلاقية الرواقية بالمبادئ الأخلاقية المسحية، فقد اعتبر الرواقيون أنْ على الإنسان أن يعرف كيف يحيا الحياة الفاضلة، والحكمة هي التي تكفل تلك المعرفة ذلك" أن حياة

الفضيلة هي حياة التأمل والتأني والانسجام مع النفس، وتجنب اللذة في طريق كبح جماح الرغبات غير الطبيعية وغير الضرورية وفي هذه المفاهيم تتقارب في الجوهر والمنهج في الأخلاق الرواقية والأخلاق المسيحية "[1]، فالمسيحية تدعو كذلك إلى ضرورة التجرد من الغرائز وكبح جماح اللذة والرغبات، حتى تبلغ السعادة أو الفضيلة "كما تتطابق الرواقية والمسيحية من زاوية اجتماعية، ذلك أن تعاليم الرواقية تؤكد على ضرورة التعايش مع الآخر وأن الواجب الاجتماعي يعد أشرف وأهم الواجبات أو الوظائف الفردية، لأن الإنسان لا يحيا مستقلا عن الآخرين أو بمعزل عنهم فالأخلاق الفردية في الرواقية هي بطبيعة الحال اجتماعية. فبما أن الإنسان مخلوقا قد أعدته الطبيعة للاجتماع والعمران فقد وجب على الناس أن يكونوا أخونا وأن يؤلفوا فيما بينهم " مملكة العقل " ووفقا لقانون الطبيعة فينبغي أن يتحابوا وأن يتواصلوا، ويتعاونوا في سبيل العمل الشامل والخير المطلق.

لذا اعتبر القديس بولس الرسول نفسه مثل ابكتيتوس (فيلسوف رواقي لفترة المتأخرة 55–135م) رسول الأمم وجنديا من جند المسيح فكلاهما يعلم أنه يستطيع على كل شيء يعول الله الذي يمنحه قوته، فكلاهما يعلم أنه إنما هو رسول ومبعوث من الله إلى الأرض ليهدي إلى خير ويرشد إلى فضيلة، فكلاهما ينظر لنفسه إنما وجد من أجل تأدية واجب أخلاقي والمتمثل في هداية الناس إلى طريق الخير والسعادة مهما كانت طبقتهم الاجتماعية، كما أنهما يتشابه في محاولة إقرار السعادة للعبيد والضعفاء والفقراء وكل الفئات الاجتماعية المقهورة، تلك التي "رأى أفلاطون وأرسطو أنها غير قادرة على بلوغ السعادة على خلاف الرواقية والمسيحية، إذ يكتفيان لبلوغ السعادة بالعيش وفقا للطبيعة "[2] أو العقل" والعيش وفقا للطبيعة يعني العيش في صداقة مع الإله أو وفقا لإرادة الإله عند المسيحية[3]. لقد جعلت الرواقية

والمسحية بلوغ السعادة الفردية لأية طبقة كانت مشروطا بخضوع السلوك للعقل أو الطبيعة أي القانون الكلي (الإلهي) فقط. كان للنزعة الإنسانية التي تميزت بها الفلسفة الرواقية وخاصة المتأخرة تواجد قوي في الفكر المسيحي وخاصة في دعوتها للسموّ الأخلاقي للأفراد فضرورة التعاون تقتضي من الجميع حسن المعاملة والوئام والاتحاد.

لقد استحوذت على المسيحية فكرة تأصيل الإثم في الطبيعة الإنسانية؛ فالخطيئة هي نتاج للوجود الجسماني وأن ألم الإنسان هو العقاب المستحق إما عن خطايا فعلية مرتكبة أو حتى على مجرد ميل نحو الخطيئة الذي ينجم عن النوازع الجسدية، فان كل من يحيا في تناغم مع قانون الطبيعة سيبقى متحررا من نوازع الجسدية وسيكون في حالة خلاص فتحقيق الخلاص لا يكون إلا بالفضيلة.

اعتبر سنيكا (فيلسوف رواقي في لعصر الروماني عمل مربيا ثم وزيرا لنيرون (**3**ق.م– **65**م) أن الجسد ليس إلا قيدا للروح فيتعين على الروح أن تكافح عبء الجسد وقد ركز سنيكا في أفكاره السياسية على أن الطهر البدائي قد فقده الإنسان نتيجة فساد الطبيعة البشرية فكانت الحكومة وليدة الشر الإنساني ووسيلة لعلاجه لذا فهو يميز بين نوعين من المدينة مدينة سماوية وأخرى أرضية، فان كانت الرواقية قد أنقصت من قيمة الفوارق الاجتماعية فقد سعت إلى زيادة الارتباط وانسجام بين الدول بما انه يوجد قانونان قانون مدينته وقانون المدينة العالمية والتي تتطلب تقدير القيمة المعنوية لصفتي " الرقة والعطف وهما من الفضائل التي تتسم بها الفلسفة الرواقية كما اتخذت أبوة الله والأخوة الناس ومن معاني المحبة التي تتحكم في الجنس البشري كله، وهده هي نفس المعاني التي تمثلت في تعاليم المسيحية كالرحمة، والترفق، الخير وحسن المعاملة، وسعة الصدر، وحب الناس، ارتفعت هذه

الفضائل إلى مكان الصدارة كما استنكرت الكراهية، الغضب والعنف في معاملة التابعين أو أقل منزلة[4]. فالمدينة العالمية عند الرواقين هي التي تصير مدينة الله في الفكر المسحي وفيها تذوب المشاحنات والاختلافات لأنها تقوم على مبدأ اتحاد القلوب.

لقد اقتبس الفلاسفة المسيحيون من الرواقية الكثير من القيم الروحية التي تنطوي على عقيدة دينية كالتي دعا إليها ماركوس أوليوس (الإمبراطور روماني وأخر فيلسوف رواقي (80-121م) بإطالة التأمل في الحياة الروحية ّفالجسد ليس إلا قيدا للروح وظلماتها لذا يتعين على الروح أن تكافح عبء الجسد وكان هذا المفهوم في الحق هو طابع المجتمع الوثني الذي نشأت المسيحية في ظله وترعرعت.

اللوغوس وامتـــداده في المسيحية

أظهرت إحدى الدراسات الأمريكية إلى قام بها كويلسون F.Capleston حول تاريخ الفلسفة، سنة **1965** بنويورك، أن فكرة اللوغوس، العقل أو الكلمة التي وردت في كتاب التأملات لماركوس أورليوس والتي يذهب فيها إلى أن العقل ذو طبيعة إلهية إنما هي فكرة مطابقة لمعنى الكلمة في المسيحية والتي يرمز بها إلى المسيح.[5]

لقد طابق الرواقيون الإله بالكلمة، وكانوا يقصدون بالكلمة قانونا ذاتيا للعالم، فهو المبدأ الذي تتحرك الأشياء طبقا له، وهو القدرة الخالقة لحركة سائر الأشياء فقد وصف الرواقيون الإله بالعناية، فهو النار الخلاقة واللوغوس (الكلمة) والمبدأ أو(الطبيعة) والقدر، كما هو القانون الأخلاقي الذي أطلق عليه كانط العقل العملي. [6]

أكدت هذه الدراسة أن العناية التي هي العلة الأولى للكون حسب الرواقيين هي ذات العناية التي يتحدث عنها المسيحيون وهي إحدى صفات الإله وتشمل الكون بأسره، غير أن الكلمة عند المسيحية تعني إلها عاقلا.

لقد طبق الرواقيون مفهوم اللوغوس على الجانب السياسي و باعتبار أن القانون الطبيعي عالمي فالفرد عند الرواقين هو مواطن عالمي له حق في الكرامة الإنسانية والاحترام، بحكم الأخوة الإنسانية، فعلى أساس القانون الطبيعي تم تجاوز مفهوم مواطن دولة المدينة، والتفاوت المصطنع الذي أقره فلاسفة اليونان إلى النظرة إلى جميع الأفراد متساوون في الحقوق السياسية.

فالفرد باعتباره كائنا مفكرا بالدرجة الأولى ينتمي إلى المعقولية والرشد ويمكن أن يدرك حقائق الأمور، كما توضحها الطبيعة، وأن الرشد والمعقولية يتميز بهما الأفراد جميعا أي لا تقتصر على عنصر أو فئة أو جنس معين"[7] على خلاف ما اعتقده فلاسفة اليونان كأرسطو إذ جعله مقتصرا على الاثنين من المواطنين وهو ما اعتبره أفلاطون مقتصرا على الفلاسفة الحكام فقد جعله الرواقيون صفة أساسية لكل فرد ككائن راشد وعاقل، فالعقل والحكمة خاصيتان إنسانيتان يمتز بهما كل إنسان.

ومن هذا المنطق نتجت المبادئ الأساسيـــة التاليـــة:

– يحكم الكون قانون طبيعي واحد لا يتبدل وأن هذا القانون الطبيعي يمكن أن يدركه العقل الإنساني وأن الخروج عليه هو الخروج على طبيعة الأشياء.

– وأن الأفراد متساوون بحكم تمتعهم بالرشد والعقل فالجميع ينتمون إلى مملكة العقل.

– لذا فجميع الأفراد ينتمون إلى أخوة عالمية، وبالتالي يتخطون على أساسها حدود الدولة، فالدولة في رأيهم ليست بالضرورة الوحدة الأساسية

التي يمكن أن تحقق للفرد ذاته وأن تحقق الفضيلة (كما هو الحال عند أفلاطون وأرسطو)؛ بل إن على الأفراد التطلع إلى خارج إطار الدولة أي إلى العالم ككل.

وعليه " فقد فصل الرواقيون بين الأخلاق والسياسة واعتبروا أن الأخلاق وحدها دون السياسة هي القوة المحركة للأفراد وأن حياة الفرد أسمى من الحدود التي تفرضها الدولة عليه وأن الدولة ليست الوسيلة الوحيدة التي يظهر فيها الرجل الفاضل "[8] فالنظرة لحقوق الإنسان منبثق من مبدأ عالمي قائم على العدل وهو جزء لا يتجزأ من الوعي الأخلاقي.

وبذلك فإن كل إنسان يشارك في العقل بموجب هذه الحقيقة التي مؤداها أنه موجود إنساني ومنه منح الرواقيون كل موجود إنساني حق المواطنة العالمية، ومنها اشتقوا بعض القوانين السامية.

***العالميـــة والمســـاواة**

ينتمي الإنسان لمجتمع أكبر هو الإنسانية ككل بصرف النظر عن النظام القائم في دولته، فهو مواطن عالمي فالجميع يتمتع بالعقل والحكمة فجميعهم ينتمون إلى جماعة عالمية طبيعية واحدة وعلى هذا دعا الرواقيون إلى جامعة إنسانية في العالم ككل والذي أطلقوا عليه **مدنية العالم Cosmo polis** « رمز الترابط والوحدة من كل أجزائه في كل واحد، حيث يعيش الأفراد جميعا في إطار هذه العائلة العالمية الكبيرة التي لا تحدها حدود سياسية أو انقسامات مفتعلة "[9].

وعلى هذا وإن كان الرواقيون قد وضعوا الأسس الفكرية للعالمية على المستوى الفلسفي، فإن العالمية من بعدهم قد استمرت في شكل قانون إداري

في ظل الإمبراطورية الرومانية ثم في شكل ديني وسياسي في ظل الفكر السياسي المسيحي.

وعليه فلقد مهدت الرواقية الطريق للمسيحية لاستنباط مبادئ لتنظيم الحياة الاجتماعية تتضمن بعض خصائصها في اتصالها بالنظام السياسي وخاصة في القول بالنزعة العالمية.

آمن المسيحيون – كما آمن الرواقيون من قبل – بقانون الطبيعة وبحكومة أرضية تحوطها العناية الإلهية وبمساواة جميع البشر أمام الله، إذ كتب بولس مستنكرا التفريق بين الناس على أساس الجنس أو المركز الاجتماعي حيث يقول" ليس هناك يهود وإغريق، ولا حر وعبد ولا ذكر وأنثى، فكلهم سواء في يسوع المسيح "[10] فالمسحية كالرواقية لا تعترف إلا بفضيلة تدعو جميع الموجودات العاقلة إلى محبة البشر جميعا، من غير النظر إلى ما يفرقهم من جنس أو لغة أو دين، فقد كان ابكتيوس يردد لا ينبغي لأحد منا أن يقول أنا أصيني أوانا روماني، بل يقول أنا مواطن ووطني الكون كله.

إن فكرة الوحي الإلهي لم تكن في واقع الأمر تتعارض مع فكرة القانون الطبيعي؛ فهو بدوره قانون إلهي في نظر الرواقين وقد كتب بولس خطاب موجه لقادة الرومان قائلا " أعطوا الجميع حقوقهم "[11] إن نظرة أباء الكنيسة للقانون الطبيعي باعتباره أساس المساواة الإنسانية، وضرورة لتوفر العدالة في الدولة لا تختلف عن نظرة شيشرون وسنيكا.

وعلى هذا فإن من أهم الأسس العامة التي تشترك فيها الرواقية والمسيحية، هو القول بسمو الحق الطبيعي في المدينة الأرضية والأولوية دائما للحقوق التي تمنحها الطبيعة للبشر في هذه الحياة؛ لأن القانون الطبيعي

هو أساس الحياة في المدينة الإلهية la cité du dieu التي استمدت من الفكر الرواقي رأيهم .

إن حقوق الطبيعية هي التي تسمو على كل ما عداها من حقوق، وتفوق كل ما يمكن أن يجيء به البشر من تنظيمات " فهذا الحق الطبيعي ما هو إلا انعكاس للقانون الإلهي الذي يعيش في قلوب البشر ويمتزج بأفئدتهم ولذلك فهو قانون عام يخضع لأوامره ونواهيه كل البشر"[12]، ففيها تأكيد لحق الكرامة الإنسانية، لقد اعتبرت المسيحية أن للفرد حقوق فطرية خالدة وهبها له خالقه، لذلك فقد ساهم الفكر المسيحي في تعزيز والتأكيد على حقوق الإنسان وجعلها تقوم على دعائم أخلاقية. لذلك نادت المسيحية بالمساواة التامة بين الأفراد، وترى " أن هذه المساواة وأن تعذر قيامها في العالم الزمني فهي حقيقية وهي أساس العلاقة بين الأفراد وبين الخالق "[13].

اعتبرت المسيحية المساواة الطبيعية والحرية الطبيعية أكبر دعامتين في هذه الدنيا؛ " فالإنسان مساو تماما للإنسان أينما كان وحيثما وجد إذ أن الإنسانية جمعاء على ذات الصلة بالله عز وجل وهذه الصلة المشتركة بين كل بني البشر تجعل الجميع متساوين في كل شيء "[14]. فبحكم العقل أو اللوغوس يتساو الإنسان مع أخيه إنسان في جميع الحقوق، ويصبح هذا الحق هبة طبيعية، وبفعلها تسمو بالذات الإنسانية وتجعل لكل فرد حق في الكرامة الإنسانية مهما كان جنسه أو طبقته حتى وان كان عبدا ذلك لأنه يحكمه قانون إلهي وهو القانون الطبيعي وهو لا ينتمي إلى المدينة الأرضية فحسب بل إلى مدينة أكبر تتجاوز حدود القانون الأرضي الزمني.

فكما جعل سنيكا الإنسان ينتمي إلى دولتين، فقد اعتقدت المسيحية بوجود مدينتين، وأن هذا العالم الأكبر الذي تكلم عنه سنيكا ليس مجرد أسرة إنسانية فحسب " وإنما صار يعني مملكة روحية، مملكة الله الحقة التي يرث فيها

الإنسان حياة خالدة ومصيرا يفوق سمو أية حياة تستطيع أية مملكة أرضية أن تمنحها له "[15].

أدت فكرة المدينة العالمية أو القانون الطبيعي الرواقية تحولا عميقا في فكرة القانون وماهية الدولة، إذ لم يكن للنظرية المسيحية في بدايتها أساسا قانونيا أو سياسيا ذلك أنها اقتصرت على المدلول الأخلاقي فالقول بمبدأ المحبة ساعد على ارتقاء بالضمير، كما أن القول بالحرية والمساواة بين الناس قد انسجم مع التعاليم الانجيلية، فمن خلال دراسة الوصايا العشر من الإنجيل ثم استنتاج المبادئ العليا للقانون الطبيعي بحث أضافوا إليها من نظريات فقهاء الرومان من الذين تأثروا بهم من فلاسفة الإغريق والرواقيين بحيث سلموا بالقانون الطبيعي.

لقد تقبّلت المسيحية المفهوم الروماني بوجود المستويات الثلاثة للقانون (القانون المدني، قانون الشعبي وقانون طبيعي). "فالقانون الطبيعي حل محله إيمان رجال الكنيسة بالقانون الإلهي المستمد من العهد الجديد (الإنجيل) واعتبر رجال الكنيسة أن الأفراد قد عاشوا أساسا حياة مثالية سعيدة تقترب مما وصفه الرواقيون بالطبيعة بما وصفه سنيكا بالعصر الذهبي، وأن هذا الوضع المثالي تحقق في معيشة الأفراد في جنة عدن وان تدهور الأفراد جاء نتيجة عدم طاعتهم للإله وبالتالي ارتكابهم للمعصية أو الخطيئة الأولى وأن الخلاص من الشرور الدنيوية والخطيئة يوجد في طاعتهم للقانون الإلهي"[16].
إن فكرة سنيكا عن الحالة الطبيعية قد وجدت لنفسها صدى عند رجال الديانة المسيحية، فيستدل على الإيمان في طهر الحياة البدائية من قصة الخطيئة الإنسانية وهبوط الإنسان الأول إلى الأرض، لذلك " أفاضت أحاديث المسيحيين عن الزهد وإقران الفقر بالعفة، وقد اعتبر الفقر أكثر مكانة من الثروة من الناحية المعنوية وأن حياة الرهبنة أفضل من الحياة الدنيوية "[17].

فالكمال حسب المسيحية وسنيكا إنما وجد فقط في ظل الطبيعة الإنسانية الفطرية الطاهرة. غير أن قول المسيحية بالنظام الطبيعي في تسير أمور الدنيا وحفظ الحق، لا يقابله دعوة المسيحية إلى ضرورة التخلي على النظم السائدة هي عبارة عن وسائل ضرورية لعلاج المجتمعات " إذن كل هذه النظم التي تقوم عليها المجتمعات المختلفة إنما هي من محض اصطناع اختلقه البشر من أجل حياة منظمة تخرج بهم من حالة الطبيعة الأولى "[18]

وهنا يأخذ الفكر المسيحي بفكر سنيكا السياسي الذي يرى أن في الطغيان أو النظم السائدة وسيلة لعلاج المجتمع من الفوضى والفساد الذي يعم الأفراد حيث يقول سنيكا" تعاقب هذه النتائج هو الذي أدى إلى ضرورة قيام القانون، واستنباط وسائل القسر والإكراه للحد من مساوئ الطبيعة البشرية ومفاسدها وبعبارة مختصرة فإن الحكومة هي الدواء الضروري لعلاج الشر المتأصل في الإنسان "[19].

فالمسيحية لم تعارض الأنظمة السياسية السائدة بحيث بقي نظام الرق معترفا به كنظام من أنظمة الدولة، رغم تأكيدها على الأخوة بين الناس، كشريعة إلهية وقد اعتبر بعض أباء الكنسية أن الرق هو التدرب على الصبر والطاعة اتجاه أسيادهم وعلى السعادة ضرورة التعامل معهم بالرفق أي لم يناد أحدهم بضرورة إلغاء الرق فورا بل اكتفوا بالنصح بتخفيف وطأته بمبدأ المحبة" أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله".

وعلى الرغم أن المسيحية أخذت من الرواقية مفهوم المساواة العالمية غير أنها لم تقصد بذلك المساواة العالمية بين البشر باعتبارهم بشر، فهي لا تؤكد على المساواة المطلقة كما هو الحال عند الرواقية، أي الوحدة الطبيعية البشرية فما جعله الرواقيون لجميع أفراد الجنس البشري، جعله المسيحيون خاص بهم فقط، في حين نجد بوليس الرسول قد ميز بين البشر من حيث

أبناء الحرة والجارية حيث يقول في الإصحاح الرابع **21–31** بالاستشهاد من التوراة، أو العهد القديم من الكتاب المقدس، رأت السارة ابن هاجر المصرية الذي ولدته لإبراهيم بمرح فقالت لإبراهيم أطرد هذه الجارية وابنها، لأن ابن الجارية لا يرث مع ابني إسحاق "[20].

ومع أنّ بولس الرسول قد سبق وأن أكد على المساواة من خلال قوله" لا عبد ولا حر ولا ذكر ولا أنثى لأنكم جميعا واحد على وحدة الطبيعة البشرية، وفي محاولة التوفيق بين المساواة وعدم المساواة يوجد الرق ،فقد أوضحوا ذلك أن قبل ارتكاب الخطيئة كانت المساواة المطلقة والحرية التامة، فعدم وجود المساواة على الأرض بالنسبة لبعض الأفراد (العبودية) فإن ذلك أمر عرض دنيوي فقط فعليه أن يتقبله كنوع من التكفير عن الذنب لأن المساواة والحرية موجودة في الحياة الأبدية ورق بمثل عبودية للجسد أم الروح فهي طليقة مع ذلك فقد كانت لفكرة المساواة باسم القانون الطبيعي بالغ الأثر بحيث انتقلت إلى فقهاء الكنيسة في القرون الوسطى وتطورت على يد الفلسفة المدرسية وعلى رأسها القديس توما الأكويني والقديس أوغسطين، وبالرغم من التغير الذي أحدثته المسيحية على مفهوم القانون الطبيعي إلا أنه لم يفقد عناصره الأساسية؛ بل اكتسب من التعاليم المسيحية حياة جديدة.

أحدثت النظرية المسيحية تخفيفا تدريجيا وإنسانيا لأنظمة القانونية متعددة بإعطاء أهمية كبرى بتحريم التعسف في استعمال حق الملكية، محاربة الطلاق والعلاقات غير المشروعة وتعريض الأولاد للخطر.

القانون الطبيعي والمساواة عند توما الاكويني d'Aquinas Tomas (1225–1274)

لقد كان للفكر الرواقي القائل بأن العالم كله يخضع لقانون واحد، ولا يخضع لحكومة واحدة أثر كبير على المسيحية التي نادت بدورها بخضوع

الناس للقانون الطبيعي، والقول بفكرة المساواة الرواقية أي مساواة جميع الأفراد أمام القانون. فلقد اصطبغت فكرة القانون الطبيعي بصبغة دينية في كنف الكنيسة، فالحاجة إلى فكرة القانون الطبيعي كانت من أجل الحد من سيادة الدولة وطغيان الملكية الفردية ولحماية الأفراد من طغيان الدولة على المستوى الداخلي، أي أن الفلسفة المسيحية حاولت تنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم، وهذا بتوجيه الحاكم إلى ضرورة حب رعاياه، حيث يستند في حكمه إلى نظام قانوني غايته تحقيق العدل والمساواة وإرساء الأمن والسلام والحق.

وقد تجلى تأثير الفكر الرواقي في فلسفة توما الأكويني واضحا، إذ اعتبر أن المسيحية جاءت لتبشر بدين يدعو إلى السلام، والمحبة، وكذا القول بالحقوق الطبيعية وأولويتها في حياة البشر، وهذا التمييز بين القانون الطبيعي والوضعي، فالحقوق الطبيعية هي التي تتميز على ما عداها من حقوق، وتفوق كل ما يمكن أن يجيء به البشر من تنظيمات، فالحق الطبيعي ما هو إلا انعكاس للقانون الإلهي الذي يستحوذ على قلوب البشر.

وقد اعتبر توما الاكويني " أن القانون الطبيعي هو المنظم الأساسي للأخلاقيات، لما تغرسه الطبيعة من خير وتجنب الشر، من سائر الكائنات الناطقة غير الناطقة فهو هبة من الله للبشر يحمل المساواة "[21].

هذا القانون هو هبة من الله للبشر، صادر من الواحد الأزلي ثابت يحمل المساواة والعدالة، لا يقترب من تعديله بشر ولا يلغيه حاكم، فتعاليمه ليست أحكام من إبداع البشر ولكن يمكن الوصول إليها بالعقل. " لقد تبنّى توما الأكويني مبدأ القانون الطبيعي الذي نادى به الرواقيون، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في أن القانون الطبيعي بالنسبة للرواقين يحل في الطبيعة بشكل مباشر، أي يتميز بالتسامي بينما يتميز بالتسامي ويحل في

الطبيعة بشكل غير مباشر.[22] عند توما الاكويني بما أن الكنيسة هي الوصية وتعمل على تحقيقه، لقد نظر توما الأكويني إلى القانون الطبيعي كونه "يتميز بشيء أوسع من مجرد وسيلة لتنظيم علاقة الناس بعضهم ببعض فإن القانون جزء لا يتجزأ من النظام الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض، بل كان يعتبره قبسا من حكمة الله ينظم العلاقات بين جميع المخلوقات "[23].

وفي هذا تتجلى رؤية الرواقيين القائلين كما سبق الذكر بوجود تنظيم منطقي للعالم تنعكس أثاره على المجتمع البشري، فالحاكم إذا استند على القانون الطبيعي الذي خص الله به الإنسان باعتباره جزء من العقل الإلهي فستنعكس أثاره على الحاكم والمحكوم بحيث سيعم الاستقرار و تسود المحبة بين المحكومين.

إنّ القانون هو أساس تحقيق العدل والمساواة وهو الضامن للفرد حياته وسلامته. وما دامت الإرادة تابعة للعقل فستميل إلى الخير، فإذا كان الفعل موافقا لحكم العقل كان خيرا، وان كان منافيا لحكم العقل كان شريرا، و هذا كله يقره القانون الطبيعي وما يلقيه في الإنسان بالنظر إلى ما يليق به أن يكون عليه، وفي الأشياء المحيطة به، أثرها فيه، والجماعات الإنسانية هي راجعة إلى العقل والإرادة وهي تقوم على ضرب من التعاقد، فكذلك أكد شيشرورن (مفكر سياسي روماني **42**ق.م- **106**) كتابه الجمهورية على أن القانون الطبيعي ينبثق من العناية الإلهية للعالم كله كما تنبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر التي تلزم جميع الناس والأمم بأحكامه.

كما اعتبر توما بأن السلطة السياسة تستمد قوتها بمقدار اقترابها وتمسكها من القانون الطبيعي، وعلى القانون الوضعي الواجب الأكثر من تفسير القانون الطبيعي، مثل تحديد العقوبات، الجرائم أي الجرائم التي

يحرمها القانون الطبيعي " وأن هذا المضمون مبنى على علاقة الإنسان بالله، فالإنسان مدفوع لأن يكون صورة الله في سلوكه "[24]

فالقانون الطبيعي هو القانون العقلي، وإن الله لا يأمر شيء إلا أنه حسن بحسب العقل، ولا ينه عن شيء إلا لأنه قبيح في نظر العقل "إن الأشياء في القانون الإلهي مأمور بها لأنها حسنة ومنهى عنها لأنها قبيحة ونظام العدل يأتي من عند الله وكذلك نظام الطبيعة "[25].

وهنا يظهر تأثره بالفكر الرواقي خاصة الروماني الذي يعتبر أن القانون الكوني ينبثق من واقع العناية الإلهية للعالم كله وهو الذي يجعل الجنس البشري أقرب ما يكون إلى الله، والدولة لابد أن تخضع للقانون الأعظم وهو قانون الإله الذي يمثل أعلى قواعد الحق والعدالة والخير وينه عن الشر. وبناء على ذلك فقد جعل توما الأكويني أساس نظريته السياسية والقانونية تقسيم القانون إلى أنواع (أبدي، طبيعي، بشري).

وكان جوهر فكره هو محاولة الإعطاء الأولوية للعقل بحيث يرى ضرورة اعتماد القانون الوضعي على القانون الطبيعي." لأن القانون الطبيعي هو الذي يجعل الأفراد يحافظون على بقائهم، وهو الذي يدفعنا لاستعمال العقل للبحث عن قواعد التي تمكن طبقات المجتمع من التعايش مع بعضها البعض في سعادة طبيعية. "[26] فالسلطة السياسية تستمد قوتها بمقدار تمسكها بالقانون الطبيعي، فالعدالة لا تتحقق في نظره إلى في ظل حكومة عادلة ومنصفة لرعاياها، حيث يحترم فيها القانون.

لذلك يجب أن يعتمد القانون الوضعي على الطبيعي وهذا حتى يمكنه من معالجة ظروف الاجتماعية حيث يتم تغليب صالح المجتمع على صالح الخاص، فنجاح السياسة يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية التي من شأنها توجيه جميع السلوك البشري إلى الصالح العام.

فإذا انحرف القانون المدني عن القانون الطبيعي لم يصبح قانونا بل هو انحراف للقانون، لأن عدالته في إلزام للضمير بالعمل الصالح ذلك أن القانون الطبيعي يجعل مسعى الإنسان يتجه نحو الأعمال الصالحة ويحرم كل الأفعال التي تنتهك العمل الصالح، وعلى هذا فإن كل عمل يتنافى مع الأخلاق الفاضلة يتنافى بالضرورة مع القانون الطبيعي.

فالقانون الطبيعي هو أساس استنتاج واستنباط ما ينظم العلاقة بين البشر في صورة قوانين وضعية، فهو بمثابة روح المجتمع يؤمن العدالة بين الأفراد ويسعى لتحقيق المصلحة المشتركة. لقد جعل توما القانون الطبيعي بمثابة عهد بين الله والبشر، فقوانينه ثابتة تسعى إلى الخير ونبذ الشر. فعلاقة القانون الطبيعي بالواقع تتحدد في علاقة الضمير الأخلاقي للقرد بوجوده الاجتماعي بحيث فبفعله الفضيلة وبدونه يأتي الرذيلة.

تأثر توما الاكويني بالفكر الرواقي وخاصة شيشيرون فباعتقاده بأن الكون له خالق أطلق عليه اسم الطبيعة، تأثر كذلك بأرسطو في قوله بأن عصيان القانون الطبيعي أمر يدل على الشر والبعد عن الخير، وأن الإنسان حيوان اجتماعي بطبعه وبناء عليه طالما يعش في مجتمع لابد له من قانون ينظم العلاقة بين الأفراد، و طاعته واجبة فهو صادر من الطبيعة.

وكذلك أخذ من الرواقين رأيهم في وجود تنظيم منطقي للعالم تنعكس أثاره على المجتمع البشري، أي إذا كان الحاكم متمسكا بنصوص القانون الطبيعي الذي خص الله به الإنسان لأن يهتم بشؤونه وشؤون غيره، لأنه جزء من العقل الإلهي، حيث تنعكس أثاره على الحاكم والمحكومين فتسود بينهم المحبة.

فرغم تأثر توما الأكويني بالفكر الرواقي وحضور هذا الفكر في فلسفته إلا أنه يوجد اختلاف في نظرتهما. ذلك إن الرواقية ترى أن القانون الطبيعي

ينظمه الله، وباسمه الناس جميعهم متساوون حتى ولو تفرقوا في المدن وشعوب كان لكل منهما قوانينه الخاصة أي أن الرواقية جمعت بين القانون الطبيعي والمدني، فالجميع يخضعون لنظام واحد، فهم متساوون، دلك أن الفلسفة الرواقية تقوم على إيمان بوحدة الطبيعة وكمالها لأن الطبيعة ذات سمات إلهية، بينما الفلسفة المسيحية ترى في القانون الطبيعي تفسير لطبيعة الإنسان وعلاقته بالله وبالطبيعة، والفكرة المركزية هنا هي العلاقة بين الطبيعة والوحي وقد أصر توما الإكويني على أن النعمة لا تنفي الطبيعة بل تكملها. ترى المسيحية في القانون الطبيعي تظهر قيمة الإنسان وتؤكد على تفاعله مع بيئته بضرورة انسجام مع غيره وأداء لواجباته. فالقانون عند توما الاكويني يحمل في طياته قوة جبرية في الفرد حيث يكون الإلزام فعل إرادي يجبر فيه الفرد نفسه إتباع وصايا الإله.

وعلى هذا فإحلال النظام يبدأ بالاعتراف بوجود الله والسعادة هي الهدف الأسمى يحصل عليها الفرد إذا اهتدى إلى الله وتعرف عليه بالفعل، وفي هذا يتفق مع الفكر الرواقي الروماني الذي يعتبر بأن معرفة بمنظم الكون اللوغوس وسير بمقتضى قوانينه هي التي تبعث في الروح الإنسانية الأمن والاستقرار كما أنه يتفق كذلك والفكر الرواقي في رفض الرق باعتبار أن الطبيعة الأخلاقية لا تخلق عبيدا وأحرار، ولكن تخلق بشر ترعاهم وتحافظ عليهم.

ولقد نادى بالحق بانتقاده للسلطة حيث يظهر تأثره بالفكر الروماني بأن لكل فرد حقوقاً وواجبات، وعليه يجب أن يلتزم بها كل من الحاكم والمحكوم لذلك نادى توما قائلا للحكام حدود في السلطة وعليه أن يمارس سلطته وفقا للقانون. حيث يرى توما الأكويني أن القانون إلزام واحترام وأمانة في التنفيذ، والقانون الوضعي هو إرادة الشعب وليس إرادة للهوى، ولابد من مطابقته مع

القانون الطبيعي، ويوكل للفرد أن يتولى أموره، هناك كذلك تجلى للفكر السياسي الروماني، أن هناك عقد حكومي بين الشعب والحاكم وليس للشعب أن يسحبها منه عكس الاجتماعي.

وهكذا فقد بدأ بإرساء المساواة حتى لا يعاق تنفيذ القانون وبث المحبة الإلهية التي تعانق القلوب الناس وتخلصهم من العصبية بالمجاهدة ويكون الأقرباء وجبران رفقاءهم يعمهم السلام والوحدة.

وعلى هدا فالقانون الطبيعي الذي نادى به توما الاكويني تميّز بما يلـــي:

أولا: القانون الطبيعي هو تعبير عن كرامة الإنسان وسلطته وحد ته فهو من بين جميع المخلوقات يشارك فكريا وفعليا في نظام الكون، وطبيعته العقلانية هي ما تخوله ذلك لأن العقل هو جوهر الإنسان ونور العقل الطبيعي هو الذي يجعلنا نميز بين الخير والشر "[27].

ثانيا: فهو أساس الأخلاقيات ونتيجة مباشرة للكرامة والسلطة التي تتمتع بهما الطبيعة الإنسانية.

– لقد وظّف توما الاكويني القانون الطبيعي الرواقي، " كما جعل قبول المفهوم أرسطو طالسي للأخلاق والسياسة أمر لا تكتنفه الشكوك "[28].

– أما النقطة الثالثة: "فقد جعله أساسا لجميع المؤسسات، فهو المقياس الذي تميز هذه المؤسسات إليه في إطار حضاري معين، إطار كانت فيه الرغبة الأعمق والأكثر ألفة لقلوب وهي رغبة الجمع بين الحكمة الإلهية والحكمة العالمية "[29] أي تكامل بين الدين والفلسفة لقد كانت للرواقية مبعثا لتطوير أفكار ومبادئ المسيحية وخاصة الإيمان بقانون الطبيعة، ذلك إذا كانت الطبيعة في قاموس الرواقين مرادفة للعقل والعقل مرادف لله، فإن المدينة الحقيقة للإنسانية ليست سوى مدينة الله.

إن قول الرواقيين بالمساواة المطلقة وفقا للقانون الطبيعي، لم يمنعهم من التسليم بوجود عدم المساواة (فوارق اجتماعية ومادية) وهي من إنتاج القانون الوضعي، وهذه لا تلغي إقرار بحقوق الفرد الطبيعية، والحق والقانون مصدرها ومشرعها هما العقل والطبيعة ولا تنفى أخوة الأفراد وضرورة تجانسهم لأنهم مواطنوا العالم، وبهذا فقد وضع الرواقيون الأسس الفكرية للعالمية على المستوى الفلسفي بحيث فسرت المثل العليا للسياسة التي تناسب الدولة العالمية ورسمت الخطوط العريضة لفكرة أخوة إنسانية عالمية، وقد استمرت من بعدهم في شكل قانوني في ظل الإمبراطورية الرومانية ثم في شكل ديني وسياسي في ظل الفكر السياسي المسحي والإسلامي.

وبهذا فلقد كان لمفهوم الحق الطبيعي أثر واضح في الفكر السياسي وتشريع القوانين، وذلك باستحداث رؤية جديدة لدراسة دور الإنسان الأساسي ومكانته، بتأسيس لتصور جديد للإنسان كذات فاعلة في المجتمع، بحيث استخدمت فكرة القانون الطبيعي في نقد العادات المحلية وتهذيبها (القوانين الوضعية)، وعملت على ضرورة إقرار بمساواة الجميع أمام القانون ،حيث أصبح القانون الطبيعي المحرك للفلسفات عصر الأنوار المطالبة بالحرية والمساواة، ومع القرن السادس والسابع عشر نادت بمحاربة الاستبداد بناءا على الحق الطبيعي والمساواة الطبيعية.

هـــوامش:

[1]– محمد السيد أحمد الكيلاني، المدارس الفلسفية في العصر الهيللسنتي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دط، 2009، ص321.

[2]– مجدي السيد أحمد الكيلاني، نفسه، ص327.

[3]– جورج سباسن، تطور الفكر السياسي، ج1، تر: حسن جلال العروسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 2001، ص73.

[4]– المرجع نفسه، ص72.

[5]– مجدي السيد أحمد الكيلاني، المرجع السابق، ص324.

[6]– بول تلتس، تاريخ الفكر المسيحي من جذوره الهيلنستية واليهودية حتى الوجودية، تر: وهبة طلعت أبو العلاء دار الهدى للنشر والتوزيع المنيا، مصر د ط، ص18.

[7]– حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، ط2، (د.س،) ص109.

[8]– حورية توفيق مجاهد، المرجع نفسه، ص109.

[9]– حورية مجاهد، المرجع السابق، ص110.

[10]– جورج سباسن، تطور الفكر السياسي، ج1، ص11.

[11]– جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من اليونان إلى العصر الوسيط، II، تر: ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر دمشق ط1،2010، ص149.

[12]– فضل الله محمد إسماعيل، حقوق الإنسان بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، دط، 2006، ص95.

[13]– عبد الرحمن خليفة، منال أبو زيد، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 2003، ص87.

[14]– فضل الله محمد إسماعيل، حقوق الإنسان بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي، ص96.

[15]– جورج سباسن، تطور الفكر السياسي، ج1، ص81.

[16]– حورية مجاهد، فلسفة السياسة من أفلاطون إلى محمد عبده، ص125.

[17]– جورج سباسن، تطور الفكر السياسي، ج1، ص75.

[18]– فضل الله محمد إسماعيل، حقوق الإنسان بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي، ص95.

[19]– جورج سباسن، المرجع السابق، ص74.

[20]– حورية مجاهد، فلسفة السياسة من أفلاطون إلى محمد عبده، ص127.

[21]– فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان – نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي – مكتبة بستان المعرفة – مصر 2006، دط، ص26.

[22]– مجد أحمد كيلاني – المدارس الفلسفية في العصر الهيللنستي المكتب، الجامعي الحديث، الإسكندرية، دط 2009، ص343.

[23]– جورج سباسن، تطور الفكر السياسي، ج1، ص163.

[24]– فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، ص27.

[25]– فاضلي إدريس، تطور الوجيز في فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، دط س، ص133.

[26]– عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 1972، ص34.

[27]– ملحم قربان، من قضايا الفكر السياسي القانون الطبيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص72.

[28]– ملحم قربان، المرجع نفسه، ص72.

[29]– المرجع نفسه، ص73.

مراجـــع:

1- بول تلتيس، **تاريخ الفكر المسيحي من جذوره الهلنستية واليهودية حتى الوجودية** تر: وهبة طلعت أبو العلا، دار الهدى للنشر والتوزيع، المينا مصر د(ط، س).

2- جورج سباسن، **تطور الفكر السياسي** ج1 ترجمة حسن جلال العروسي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، دط 2001.

3- جان توشار، **تاريخ الأفكار السياسية من اليونان إلى العصر الوسيط** ترجمة، ناجي درواشة دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر دمشق ط 1، 2010.

4- حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مكتبة أنجلو المصرية القاهرة، ط2 (د س)

5- عبد الرحمن خليفة، منال أبو زيد، **الفكر السياسي الغربي**، دار المعرفة الجامعية القاهرة، دط،2003.

6- عمار بوحوش، **تطور النظريات والأنظمة السياسية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، دط 1972.

7- فاضلي إدريس، **الوجيز في فلسفة القانون**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر د(ط س).

8- فضل الله محمد إسماعيل، **حقوق الإنسان بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي**، مكتبة بستان المعرفة، مصر دط ، 2003.

9- فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، **نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي**، مكتبة بستان المعرفة، مصر دط، 2006.

10- مجدي السيد أحمد الكيلاني، **المدارس الفلسفية في العصر الهيلنستي**، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، دط، 2009.

11- ملحم قربان، **من قضايا الفكر السياسي القانون الطبيعي**، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط1، 1982.